

نحو رؤية جديدة ... لكويت جديدة

عندما قررنا أن تصدر " الزمن " كنا ننتقل بالأساس من الحاجة إلى وجود وسيلة إعلام تسعى إلى الحقيقة وتعرض المعلومة الدقيقة، وسيلة إعلام تلتزم الموضوعية، وتؤمن بأن الوصول الحر إلى المعلومات ضرورة لا غنى عنها للمواطن الحر في بلد حر، كما تؤمن مجلتنا بأن التبادل الحر للآراء والأجتهادات هو سبيلنا للوصول إلى الحقيقة، حيث ستكون مجلتنا مجلة رأي ودراسات وأبحاث قبل أن تكون مجلة سبق صحفي إلى الخبر، كما أنها لن تكون مجلة إثارة، بل ستجتهد لتحري المصدقية في الخبر والتقرير والتعليق، وسيستند رأي المجلة إلى دراسات موثقة ومؤصلة بالبحث العلمي.

وقبل هذا وذلك فإننا كمجلة نستهدف المصلحة الوطنية العليا للبلاد والمصلحة العامة للمجتمع ومن هنا فإننا معنيون بأن نبين رؤيتنا الوطنية التي نستند إليها كخط سياسي لمجلتنا، ذلك أننا لسنا بمعزل عن هموم الكويت وقضاياها والتحديات الكبرى التي تواجهها، بل إن صدور مجلتنا هو تعبير ملموس عن تفاعلنا مع هذه الهموم والقضايا والتحديات.

إننا بوضوح نسعى لأن يكون صدور مجلتنا محاولة استشراف رؤية جديدة لكويت جديدة.

ونحن لسنا بصدد الإنتقاص من المنجزات الكبرى التي تحققت طوال العقود الأخيرة، ولا نريد الأفتئات عليها، فقد بدأت منذ مطلع الخمسينات محاولة بناء "دولة الرعاية" وتحققت آنذاك خطوة مناصفة الدخل في إيرادات النفط مع شركات النفط الأجنبية، وتم تمكين فئات واسعة من المواطنين من الاستفادة من عملية إعادة توزيع الثروة وانتشار خدمات التعليم والصحة والرعاية السكنية، كما شهد عقد الخمسينات بداية تشكيل الدولة العصرية بسن التشريعات القانونية الأساسية و تنظيم القضاء وتأسيس مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الوطنية الرائدة...وفي عقد الستينات أنجزت مهمة نيل الاستقلال الوطني وصدر الدستور وقامت الحياة النيابية، كما

تحققت في عقد السبعينات خطوة الامتلاك الوطني لشركات النفط ، وبدأت عملية بناء احتياطي الاجيال القادمة .

وهذه جميعاً منجزات وطنية نفخر بتحققها ، إلا أننا لا نحتاج إلى كثير من العناء لنكتشف أن مشروع "دولة الرعاية " الذي تحقق جانب منه في العقود الماضية أصبح يواجه أزمة أدت إلى بروز اختلالات بنيوية وتعقيدات ومشاكل ، وبخاصة منذ بداية عقد الثمانيات.

فعلى الصعيد الاقتصادي تتكشف اليوم الاختلالات الهيكلية الكبرى للاقتصاد الريعي ، والتي تبرز في ظواهر ضعف القدرة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية ، والاعتماد على مورد أحادي الجانب هو النفط ، وعجز الميزانية العامة ، وتآكل الإحتياطي ، واختلال دور وعلاقة القطاعين الخاص والعام والإعتماد على الإنفاق العام كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي ، واتساع الدور الاقتصادي للدولة حيث تسيطر على 99% من مساحة الارض 100% من الثروة النفطية وما بين 75% من الشركات المساهمة .

ومن الاختلالات الكبرى التي برزت على الصعيد الاجتماعي شيوع القيم الاستهلاكية المترفة وغير المبررة ، وعدم ارتباط الدخل بالإنتاج ، والموقف السلبي من العمل ، وشيوع مقاييس خاطئة بأن الوظيفة حق مكفول وأنها جزء من عملية توزيع الثروة سواء عمل الموظف أو تقاعس عن عمله وأن الترقية تلقائية ، مما أدّى إلى تضخم وظيفي في وزارات الدولة ومؤسساتها بلغ 246 ألف موظف ومستخدم ، وتتركز فيها الغالبية العظمى من قوة العمل للمواطنين الكويتيين ، والذين لا تزيد نسبة مساهمتهم إجمالاً في قوة العمل عن 18.5% وحدث اختلال رهيب في التركيبة السكانية بحيث لا تتجاوز نسبة الكويتيين 38% من عدد السكان وتم جلب عمالة وافدة هامشية عديمة أو متدنية التأهيل تمثل نسبتها 72% من العمالة الوافدة وتفاقت حدة مشكلة "البدون " التي برزت أساساً بسبب السياسات الحكومية في التعامل المبكر معها .

ورغم ما حققه التعليم من تطور كمي ، وما يبذل من جهود لإصلاحه إلا أنه لا يزال غير مرتبط بمشروع للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد كما يعاني من تخلف المناهج وضعف ارتباطها بمتطلبات المجتمع وسوق العمل واحتياجاته .

لكويت جديدة

كما أنه جرّاء ملابسات وظروف عديدة تشكّلت في العقود الأخيرة، وبخاصة ضعف المؤسسات المدنية الاجتماعية، فقد برزت الولاءات القبلية والطائفية والعائلية على حساب الانتماء الوطني وروح المواطنة.

ولعلها قد سنحت أمام الكويتيين نظاماً أو حكومةً ومجتمعاً، في أعقاب استعادة البلاد لحريتها في العام 1991، فرصة نادرة لإعادة البناء الوطني، كان يمكن أن تتم فيها تعبئة طاقات المجتمع وموارد الدولة نحو بناء كويت جديدة على أسس جديدة، ولتجاوز العديد من السلبيات والاختلالات السابقة، إلا أن السياسات المتبعة أدت إلى تفويت هذه الفرصة التاريخية، السائحة وتمت العودة إلى السياسات والتوجهات ذاتها التي كشفت الأيام والأحداث خطورة الاستمرار في انتهاجها، وبذلك نجد أنفسنا اليوم ندور في حلقة مفرغة من المشاكل والتعقيدات والعجز عن الوصول إلى حلول ومعالجات، وليس ذلك بسبب غياب الحلول والعلاجات الممكنة، وإنما لطبيعة النهج الذي يتم على أساسه اتخاذ القرار ولضعف وتردد الإرادة.

والحالة هذه، فإنه لا يمكن القبول بأن تتدهور الأوضاع وتتردى الأمور حتى نصل إلى حافة الهاوية إن لم تكن قد اقتر بنا منها كثيراً، وأصبحت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لمن يدق ناقوس الخطر، ونحن على ثقة من أن دورنا كمجلة هو التنبيه ولفت الأنظار وتقديم ما نستطيع تقديمه من حلول واقتراحات ببناءة للإصلاح الوطني، ولمشروع نهضة الكويت وبنائها على أسس جديدة.

وقبل أي خوض تفصيلي في مشروع نهضة الكويت، الذي نتطلع مع القوى الحية في المجتمع الكويتي إلى المشاركة في تحديد ملامحه ومتطلباته وتحدياته، علينا أن نؤكد مجموعة حقائق واعتبارات أساسية:

أولها- إننا لا نريد أن نوجه اللوم إلى طرف دون آخر، فما جرى هو محصلة مسيرة عامة يتحمل

مسؤولياتها الحكومة والمجتمع والمسؤول والمواطن.

ثانيها - إن مصلحة أوسع القوى الاجتماعية في الكويت يمكن أن تتوافق مع ضرورة الشروع في إحداث نهضة ، ولعل هذه النهضة تمثل نقطة التقاء مصالح واسعة للحكم ولمؤسسات الدولة ولمناشط الاقتصاد ولأطراف المجتمع .

ثالثها - إن ما تواجهه البلاد من أزمات ومشاكل وتحديات ليست حلقة جهنمية مغلقة لا يمكن الخروج منها بل هناك إمكانية واقعية لذلك إذا توافرت النوايا وتعبأت الطاقات وحسنت الإدارة وتحققت الإرادة والرعاية السياسية لمثل هذا التوجه للنهوض .

رابعها - إن ما تحقق في الكويت من بنية سياسية ومؤسسات دستورية وبناء قانوني يمثل ركيزة هامة يمكن الانطلاق منها نحو تحقيق النهضة المرجوة، كما أن ما تتميز به الكويت من موقع فريد في منطقتها وإمكانات اقتصادية وكذلك ما يتميز به المواطن الكويتي من روح عملية ، موروثه أو مكتسبة ، تمثل في مجموعها إمكانات جيدة للانطلاق .

ولكن قبل كل هذا فنحن نعتقد أن القرار السياسي هو الركيزة الأولى لأي إصلاح أو نهضة ، مع تدعيم هذا القرار بإرادة المجتمع وتأييد القوى الحية فيه ، وأن يكون متخذ القرار متجرداً من المنفعة الذاتية وناشداً المصلحة الوطنية العليا ومصلحة المجتمع العامة ، وأن يواكب متطلبات العصر وتحدياته ، وأن يكون متخذ القرار متحملاً لمسؤوليته فيه ، وذلك تحت رقابة من رئيس الدولة وسلطة التشريع وفقاً لأحكام الدستور وقانون توراثة الإمارة وما بيّناه من اختصاصات وحددناه من مسؤوليات والتزامات .

وبعد ذلك ، تأتي الخطوات المطلوبة للإصلاح الاقتصادي والقانوني والاجتماعي والإداري والتربوي وهذا ما سيكون مادة افتتاحياتنا المقبلة ، والعناوين التي ستتناولها دراساتنا التي ستكون العنصر الرئيسي في مواد مجلتنا ، آملين أن تشكل رؤية جديدة لكويت جديدة .

